

Distr.: General
23 July 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون
البند ١٠٠ من جدول الأعمال المؤقت*
تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء
على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)
ومشروع برنامج العمل للسنة الدولية للإقراض المحدود، ٢٠٠٥
تقرير الأمين العام

موجز

يتألف هذا التقرير من قسمين، أعد أولهما استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٦٦/٥٧ المتعلق بتنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تقريراً عن تنفيذه. ويخلص التقرير إلى أن التقدم المحرز في الحد من الفقر يتسم بالتباين على الصعيدين الإقليمي والوطني، وأنه من غير المحتمل بوتيرة الأداء الحالي أن تحقق بلدان كثيرة، لا سيما الواقعة منها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الهدف المتمثل في الحد من الفقر على الصعيد الوطني بحلول عام ٢٠١٥. وتبرز صورة مماثلة فيما يتعلق ببلوغ غير ذلك من الأهداف الإنمائية للألفية. ويستعرض التقرير التقدم الذي تحقق في بعض المجالات المتقاة التي من شأنها أن تؤثر على نحو هائل في بلوغ الأهداف المتصلة بالحد من الفقر والجوع.

* A/58/150.



أما القسم الثاني من التقرير فتم إعداده بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنمائية ويستجيب لقرار الجمعية العامة ١٩٧/٥٣ الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تقريراً يتضمن مشروع برنامج عمل للاحتفال بالسنة الدولية للقروض الصغيرة، ٢٠٠٥. ويعرض التقرير مقترحات فيما يتعلق بأهداف وأنشطة السنة الدولية ويقدم عدة توصيات تتصل بالإعداد لها وتنظيمها.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٢٤-١ التقديم المحرز في الحد من الفقر
٤	١ مقدمة
٤	٨-٢ تقييم التقدم المحرز
٨	٢٠-٩ قضايا منتقاة تتعلق بتنفيذ العقد
١١	٢٤-٢١ الاستنتاجات
١٢	٥١-٢٥ الأهداف والأنشطة المقترحة للسنة الدولية للإقراض المحدود، ٢٠٠٥
١٢	٢٥٠٢٦ مقدمة
١٣	٣١-٢٧ معلومات أساسية ونبذة عن التوجه العام
١٥	٣٢ الأهداف المقترحة
١٦	٤٦-٣٣ الأنشطة والمبادرات على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية
٢٢	٤٩-٤٧ الترتيبات المؤسسية والتمويلية
٢٣	٥١-٥٠ الاستنتاجات والتوصيات

أولا - التقدم المحرز في الحد من الفقر

ألف - مقدمة

١ - شددت الجمعية العامة في القرار ٢٦٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ على أن عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) ينبغي أن يساهم في تحقيق الأهداف المتمثلة في تقليص نسبة من يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم ونسبة من يعانون من الجوع في العالم بالنصف بحلول عام ٢٠١٥ من خلال إجراءات وطنية حاسمة وتعزيز التعاون الدولي في إطار نهج متكامل لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك ما ورد منها في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وشددت الجمعية العامة كذلك على طابع الفقر المتعدد الأبعاد وسلطت الضوء على ما سيساهم من الاعتبارات الرئيسية في مجال السياسات بشكل مباشر أو غير مباشر في مكافحة الفقر. ويجري تناول قضايا منتقاة تتصل بتنفيذ العقد في القسم أولاً - جيم أدناه.

باء - تقييم التقدم المحرز^(١)

٢ - تتمثل إحدى الأدوات الهامة لقياس التنفيذ الفعال للقرار ٢٦٦/٥٧ في حالة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المحددة بإطار زمني المدرجة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة الهدف المتمثل في تقليص نسبة من يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم بواقع النصف^(٢)، لأنها تعالج طابع الفقر المتعدد الأبعاد. ويقدر البنك الدولي^(٣) أن نسبة الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم في البلدان النامية انخفض من ٢٩,٦ إلى ٢٣,٢ في المائة ما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٩، حيث انُشِل ما يقارب ١٢٣ مليون شخص من الفقر المدقع رغم أن سكان تلك البلدان ارتفعوا بمقدار ١٥ في المائة إلى ٥ بلايين خلال نفس الفترة. ومن المحتمل أن يتحقق الهدف على الصعيد العالمي إذا حوُظ على الاتجاهات الحالية. وعلى الصعيد الإقليمي، تتسم الصورة بالتباين. فعدا شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وجنوب آسيا، عانت جميع المناطق الأخرى من النكسات منذ عام ١٩٩٠ (انظر الجدول). وقد اتسم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى الواردة في الإعلان بشأن الألفية بالتباين وسيرد تقييم شامل في تقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

الجدول

السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم ومؤشر عدد الأفراد في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في سنوات مختارة، ١٩٩٠-٢٠١٥

عدد الأفراد الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم (بالملايين) ^١			
المنطقة	١٩٩٠	١٩٩٩	٢٠١٥
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (ما عدا الصين)	٤٨٦ (١١٠)	٢٧٩ (٥٧)	٨٠ (٧)
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	٦	٢٤	٧
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٤٨	٥٧	٤٧
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٥	٦	٨
جنوب آسيا	٥٠٦	٤٨٨	٢٦٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢٤١	٣١٥	٤٠٤
المجموع	١ ٢٩٢	١ ١٦٩	٨٠٩
المجموع، ما عدا الصين	٩١٧	٩٤٥	٧٣٥
مؤشر عدد الأفراد (كنسبة مئوية)(ب)			
المنطقة	١٩٩٠	١٩٩٩	٢٠١٥ ^٢
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (ما عدا الصين)	٣٠,٥ (٢٤,٢)	١٥,٦ (١٠,٦)	٣,٩ (١,١)
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	١,٤	٥,١	١,٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١١,٥	١١,١	٧,٥
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢,١	٢,٢	٢,١
جنوب آسيا	٤٥,٠	٣٦,٦	١٥,٧
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٤٧,٤	٤٩,٠	٤٦,٠
المجموع	٢٩,٦	٢٣,٢	١٣,٣
المجموع، ما عدا الصين	٢٨,٥	٢٥,٠	١٥,٧

المصدر: البنك الدولي، الآفاق الاقتصادية العالمية والبلدان النامية في عام ٢٠٠٣ (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٣)، الجدول ١-٩ الصفحة ٣٠.

(أ) الدولار الواحد في اليوم مقيّم بتعادل القوة الشرائية في عام ١٩٩٣. وقدرت الأعداد من البلدان الموجودة في كل منطقة التي أُجري فيها مسح واحد على الأقل خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٩.

(ب) مؤشر عدد الأفراد عبارة عن النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

٣ - وفي القرار ٢٦٦/٥٧، شددت الجمعية العامة على أهمية تمكين المرأة بوصفه عاملاً أساسياً في السياسات الفعالة للحد من الفقر. ذلك أن التقدم المحرز في تحقيق ذلك الهدف يتجسد في مدى وطبيعة مشاركة المرأة في القوة العاملة. ولم يعرف التباين بين الجنسين في سوق العمالة تحسناً كبيراً ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠. وعلى الصعيد العالمي، قُدِّرت حصة المرأة في العمالة المأجورة في القطاع غير الزراعي بنسبة ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٠. وما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠١، ارتفعت حصة المرأة في العمالة المأجورة في القطاع غير الزراعي في جميع المناطق باستثناء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تراجعت الحصة من ٢٥ إلى ٢٢ في المائة والاقتصادات التي تمر بمحلة انتقالية حيث تأرجحت الحصة بين ٤٨ و ٤٩ في المائة. ولا يزال القطاع غير الرسمي يشكل مصدر عمل أهم للنساء مقارنةً بالرجال في معظم البلدان ويبرز ذلك على الخصوص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث تبلغ حصة المرأة في العمالة المأجورة في القطاع غير الرسمي غير الزراعي ٨٤ في المائة. غير أن الاتجاه معكوس في بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط حيث يفوق عدد الرجال العاملين في القطاع غير الرسمي عدد النساء.

٤ - ولا يمكن الحد من الفقر دون توفير المياه الصالحة للشرب. فخلال العقد المنصرم، حصل نحو بليون فرد على إمدادات المياه المحسنة الجودة. وحسب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية، تحقق أكبر قدر من تحسين التغطية من حيث المياه في جنوب وسط آسيا حيث ارتفعت النسبة من ٧٢ إلى ٨٥ في المائة. ولا تزال أدنى معدلات التغطية من سمات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث لا يحصل على خدمات المياه سوى ٥٨ في المائة من السكان. وخلال الفترة قيد الاستعراض، لم يتحقق أي تقدم في أقل البلدان نمواً. وظل الفقراء الأشد تضرراً، حيث إن ٥٠ في المائة من السكان في البلدان النامية يستعملون موارد مياه ملوثة. ومن بين ١,٢ بليون فرد المحرومون من المياه الصالحة للشرب، يوجد ٤٠ في المائة في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ و ٢٥ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و ١٩ في المائة في جنوب آسيا.

٥ - لقد أفضت الجهود الرامية إلى الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو رابع أكبر مسبب للوفاة على النطاق العالمي، إحراز تقدم محدود. ففي نهاية عام ٢٠٠٢، كان ما يُقدَّر بـ ٤٢ مليون شخص عالمياً يحملون فيروس نقص المناعة البشرية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يعد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز السبب الرئيسي للموت المبكر وينعكس في تراجع معدل العمر المتوقع عند الولادة. وفي عام ٢٠٠٢، توفي ٢,٤ مليون شخص بسبب الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ووصلت معدلات الانتشار في أوساط البالغين المتراوحة أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ سنة ٨,٥ في المائة. وعلى

الصعيد العالمي، ارتفع عدد النساء البالغات المصابات بالمرض إلى نحو ما يعادل عدد الرجال البالغين المصابين في عام ٢٠٠٢، مما يفيد أن المرض آخذ في الانتشار بأقصى سرعة في أوساط النساء. وفي آسيا وأوروبا الشرقية حيث يتزايد انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، تتألف الفئات الأكثر عرضة لخطر الإيدز من مستعملي المخدرات بواسطة الحقن والعاملين في مجال الخدمات الجنسية. ونُسبت الانخفاضات الحديثة العهد في انتشار الإيدز في بعض البلدان إلى وضع برامج وقاية ناجحة.

المساعدة الإنمائية الرسمية

٦ - ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية بمقدار ٤,٨ في المائة من ٥٢,٣ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠١ إلى ٥٧ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٢. ورغم ما تم بذله من جهود لإيصال المساعدة الإنمائية الرسمية بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية، يُقدَّر أن التعهدات الحالية ستكون دون المبلغ اللازم لتحقيق أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. ويقدر البنك الدولي أن تكلفة تحقيق تلك الأهداف قد تتطلب ما لا يقل عن ٥٠ بليون دولار أمريكي إضافية سنويا عدا الموارد المتأتية من البلدان النامية نفسها. غير أن إعطاء دفعة إضافية لمستويات المساعدة الإنمائية الرسمية ممكن، على سبيل المثال، من خلال مقترح المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية القاضي بإنشاء صندوق التمويل الدولي^(٤) لتيسير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وسترفع الخطة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ما يربو على ١٠٠ بليون دولار أمريكي من خلال استعمال تعهدات الجهات المانحة الحكوميين الطويلة الأجل التي ستسند السندات الطويلة الأجل التي سيجري إصدارها لتمويل التنمية واحتياجات البلدان النامية المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية.

تخفيف عبء الديون

٧ - خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٠، بلغ متوسط خدمة الديون قياسا إلى معدل الصادرات في جميع البلدان ذات الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل نحو ١٨ في المائة. ويقدر كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن معدل خدمة الديون قياسا إلى الصادرات بالنسبة للبلدان المسجلة في برنامج البلدان الفقيرة المثقلة بالديون انخفض بأكثر من ٤٠ في المائة، أي من أكثر من ١٦ إلى ٩ في المائة (نحو نصف المتوسط بالنسبة لجميع البلدان النامية). ويُقدَّر أن البلدان الـ ٢٦ التي التحقت بالبرنامج توفّر ما متوسطه ١,٣ بليون دولار أمريكي سنويا بفضل خفض تكاليف خدمة الديون، بالمقارنة مع المدفوعات في عامي ١٩٩٨/١٩٩٩^(٥).

٨ - وحتى نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أي بعد مرور أكثر من ست سنوات على الشروع في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بلغ "نقطة الإنجاز" ٨ من بين البلدان الـ ٢٦ المستفيدة التي بلغت نقطة القياس المتوسطة، أي "نقطة القرار". ويعزى التأخر في جعل المزيد من البلدان تبلغ نقطة الإنجاز إلى المشاكل التي تواجهها بعض البلدان في إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر وتنفيذ الأهداف المالية الذي ينجم محدودا عن ضعف الاقتصاد الدولي وإلى التأخر في تمويل صندوق الائتمان للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وعلاوة على ذلك، يبدو أن البعض من بين البلدان الثمانية عانى من مؤشرات الديون المتدهورة كنتيجة لانخفاض أسعار السلع العالمية وإيرادات الصادرات أكثر مما كان متوقعا. بيد أنه رغم تراجع أسعار السلع منذ حساب نسبة التخفيف من عبء الديون، فإن من الممكن لبلد ما أن يحصل على "القدر الأقصى" من التخفيف من عبء الديون لدى بلوغه نقطة الإنجاز، كما حدث مؤخرا في حالة بوركينافاسو.

جيم - قضايا منتقاة تتعلق بتنفيذ العقد

٩ - في هذا القسم، تم انتقاء قضيتين - الحكم على الصعيدين الدولي والوطني واستراتيجيات الحد من الفقر - لمناقشتهما لأهمتهما تعدان من بين اللوازم الرئيسية للبلدان لتحقيق النمو السريع والقضاء على الفقر. ففي حين تزدهر استراتيجيات الحد من الفقر في بيئة تشاركية، يمكن أن يتجذر هذا النهج التشاركي بسهولة أكثر عندما يتوافر الحكم الديمقراطي.

الحكم

١٠ - تم التركيز على قضية الحكم على الصعيدين الدولي والوطني في القرار ٢٦٦/٥٧ بوصفها عنصرا هاما من عناصر نهج متكامل للقضاء على الفقر. وينسجم هذا الاهتمام بدور الحكم الديمقراطي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع الرأي الذي جرى التركيز عليه مرارا في العديد من المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٦) والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة^(٧) ومؤتمر قمة الألفية. وحصل مؤخرا اتفاق في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المعقود في مونتيري، المكسيك، في آذار/مارس ٢٠٠٠ اتفاق بين الدول الأعضاء على أن الحكم الصالح يشكل أساسا لتعبئة الموارد المحلية والدولية للبلدان النامية^(٨). وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢، المعقود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، تم مجددا إبراز أهمية الحكم الصالح بالنسبة للتنمية المستدامة^(٩).

١١ - وثمة أدلة متزايدة على أن عددا هائلا من الاقتصادات النامية والتي تمر بمحلة انتقالية في جميع المناطق كثفت الجهود لتعزيز الحكم من خلال تطوير عمليات تشاركية لصنع القرار وقدر أكبر من المساءلة والشفافية في الإدارة العمومية. وحسبما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢، اتخذ ٨١ بلدا منذ عام ١٩٨٠ خطوات هامة نحو إحلال الديمقراطية، وتم استبدال ٣٣ نظاما عسكريا بحكومات مدنية، ويُجري ١٤٠ من بلدان العالم التي تناهز ٢٠٠ الآن انتخابات تعددية. وفي معرض تناوله لقضية الحكم الديمقراطي، أبرز التقرير كذلك هشاشة بعض تلك التطورات: فمن بين الديمقراطيات الـ ٨١ الجديدة المشار إليها أعلاه، لا تتوافر الديمقراطية الكاملة سوى في ٤٧. ويبدو أن أنظمة أخرى كثيرة ليست بصدد الانتقال إلى الديمقراطية، أو أنها عادت إلى ممارسة التسلط أو دخلت في صراعات. وبالتالي، فإن هذه الحالة التي آلت إليها الأمور تبرز الضرورة الحيوية لتقديم الدعم على الصعيدين الإقليمي والدولي للعمليات المتواصلة لتشجيع الحكم الديمقراطي على الصعيد الوطني.

١٢ - ففي أفريقيا، على سبيل المثال، حظي بعض هذه الجهود الوطنية بالدعم من قبل مبادرات إقليمية ودون إقليمية من قبيل مبادرة اللجنة التوجيهية داخل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لوضع مقترح لمعايير الحكم، والآلية الأفريقية لإجراء عمليات الاستعراض المتبادلة الرامية إلى اعتماد معايير للرصد. وحظيت الجهود الوطنية لمعالجة الفساد بدورها بدعم إقليمي ودولي متضافر: فعلى الصعيد الإقليمي، وضع الاتحاد الأفريقي مشروع اتفاقية لمنع الفساد، وعلى الصعيد الدولي، ما زالت اللجنة المخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية لمناهضة الفساد تجري مداورات حول صك قانوني دولي لتجريم أعمال الفساد ورصد تنفيذ أحكامها.

١٣ - وأعيد تأكيد أهمية الحكم الاقتصادي الصالح على الصعيد العالمي في القرار ٢٦٦/٥٧ بوصفه أمرا أساسيا للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وتحظى التطورات المهمة في هذا الصدد بتغطية واسعة في تقرير الأمين العام عن نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية (A/58/216). ومع ذلك، من المهم تسليط الضوء على بعض التطورات الحديثة العهد، مثل اعتماد برنامج عمل الدوحة في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي يعد بخلق الظروف التي من شأنها جعل نظام التجارة الدولية ذا قدر أكبر من التوافق مع التنمية وزيادة قدرة البلدان النامية على المشاركة في النظام بفاعلية أكثر. ويعد فتح الأسواق بشكل فعال أمام منتجات البلدان النامية من بين النتائج الرئيسية لهذا التحسين الموعود في نظام التجارة الدولية، وهو ما من شأنه أن يشكل مساهمة فريدة في تحقيق نمو أسرع والقضاء على الفقر في البلدان الفقيرة. وفي هذا الصدد، ينبغي التركيز على الاحتياجات الخاصة لأقل

البلدان نموا لأن مشاركة هذه البلدان في التجارة العالمية لا يزال هامشيا ولم ينضم أي بلد من أقل البلدان نموا حتى الآن إلى منظمة التجارة العالمية.

١٤ - ورغم أن الحكم على الصعيدين الوطني والدولي حظي بقدر أكبر من العناية في السنوات الأخيرة، فلم يتحقق سوى بعض التقدم المتواضع في مجالات عدة؛ فلا تزال الوعود الكبرى للمبادرات الرئيسية التي اتخذها المجتمع الدولي والحكومات بانتظار الإنجاز الكامل.

الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر

١٥ - لدعم العقد الدولي للقضاء على الفقر وتنفيذ نتائج مؤتمرات قمة التنمية الاجتماعية، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة للاستراتيجيات المتعلقة بالفقر في عام ١٩٩٦^(١٠). وتمويل أولي بلغ ١١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، تم الشروع في معظم المشاريع القطرية الإحدى عشر المختارة في عام ١٩٩٧ أو ١٩٩٨ مع تركيز خاص على مختلف المجالات، بما في ذلك التقييم النوعي الدراسات الاستقصائية لمستوى الفقر وللأسر المعيشية والصور البيانية واستراتيجيات وبرامج الحد من الفقر وتحليلات الإنفاق الاجتماعي وتدفعات المعونة للخدمات الأساسية؛ والتقارير الوطنية للتنمية البشرية وتنمية القدرات للتخطيط المتصل بالحد من الفقر فضلا عن التعبئة الاجتماعية وإقامة قواعد للمساندة.

١٦ - وبوجه عام، توصل تقييم دراسات مبادرات الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر إلى أنها خلفت أثرا هاما على صياغة برامج الحد من الفقر والدعوة وتوعية الجمهور وبناء القدرات. وأنتجت معارف ذات صلة فيما يتعلق بصنع القرار وذلك بتحفيز مناقشة السياسات في بلدان عديدة حيث لم يكن الفقر مدرجا أصلا في جدول الأعمال السياسي. وخلق رفع مستوى الوعي في أوساط رسمي السياسات والمجتمع المدني ومشاركة جميع أصحاب المصلحة شعورا بضرورة التعجيل بمعالجة مسألة الفقر. وبفضل قاعدة معززة من المعارف، ساعد نقل المهارات إلى الخبراء الوطنيين والوكالات الحكومية والمجتمع المدني في بناء القدرة في مجال صياغة استراتيجيات الحد من الفقر وفي الاضطلاع بأدوار الدعوة على نحو أفضل. وأخيرا، كانت مبادرة الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر بمثابة عنصر تحفيزي في تعزيز التعاون بين الوكالات وفي حشد موارد إضافية لأنشطة مماثلة.

١٧ - وبصورة عامة، حقق تشجيع واعتماد وتنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر تقدما جيدا على جبهات عدة. ولعل أحد أكبر العوامل المحفزة لهذا المجهود نتجت عن تنفيذ آلية استراتيجية الحد من الفقر. ويعتبر إعداد الورقات أداة لتوجيه العون نحو القضايا والأهداف

الرئيسية في أفقر البلدان من خلال عملية تشاركية تركز على الامتلاك القطري وربط السياسة الوطنية العامة ببرامج المساعدة الخارجية.

١٨ - وبشكل متزايد، ينصب تركيز ورقات استراتيجية الحد من الفقر على تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية، وبخاصة الهدف المتمثل في القضاء على الفقر. كذلك، يجري بحث كيفية استخدام الآلية كوسيلة لتوجيه المساعدة الإنمائية الثنائية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٩ - وحتى آذار/مارس ٢٠٠٣، جرى استعراض ٢٥ ورقة كاملة لاستراتيجية الحد من الفقر وأتم ٢٣ بلداً آخر ورقات مؤقتة. ويعكس استخدام الآلية محاولة لصب تركيز جديد على الامتلاك الوطني للتنمية ويبرز أهمية وضرورة بناء القدرات لتمكين البلدان من تصميم وتنفيذ استراتيجيات إنمائية يتزعمها البلد بطريقة تشاركية. غير أن لجنة التنمية الاجتماعية أثارت في استنتاجاتها المتفق عليها بشأن التعاون الوطني والدولي في مجال التنمية الاجتماعية النقطة الهامة المتمثلة في أنه يلزم وجود قاعدة واسعة لوضع ورقات استراتيجية القضاء على الفقر ضمن سياق أوسع تؤخذ فيه جميع الأهداف الاجتماعية بعين الاعتبار بقدر كاف لكي تفضي تلك الأوراق إلى مستوى أفضل من النتائج الاجتماعية^(١١).

٢٠ - إن رصد الأهداف الإنمائية للألفية جارٍ بالفعل على الصعيد القطري. فقد قامت البلدان بالإبلاغ الطوعي عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية وأتم نحو ٤٠ بلداً بالفعل تقاريرها الأولى. إن القصد من هذه التقارير ليس أن تتضمن تحليلاً معمقاً وتوصيات مفصلة في مجال السياسات وإنما ينبغي أن تهدف إلى إشراك القادة السياسيين وكبار راسمي السياسات وتعبئة المجتمع المدني والمجتمعات وعموم الناس ووسائل الإعلام. وتقدم متابعة ممنهجة وتشخيصية للمؤتمرات العالمية وللمؤتمرات القمة العالمية المعقودة في التسعينات. وتشكل هذه التقارير، بالتالي، أداة لزيادة الوعي والدعوة وبناء التحالفات وتجديد الالتزامات السياسية على الصعيد القطري فضلاً عن بناء القدرة الوطنية للرصد والإبلاغ عن الأهداف والمرامي. والمتوخى من هذه التقارير القطرية هو المساعدة في تركيز النقاش الوطني بشأن التنمية على أولويات محددة.

دال - الاستنتاجات

٢١ - اتسم التقدم في تنفيذ عقد القضاء على الفقر بالتقطع والتباين. ففي حين تحقق تقدم في البلدان النامية الأسرع نمواً على جبهات عديدة، لا تزال البلدان النامية الأشد فقراً حيث توجد حاجة ماسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية متقهقرة. فلا بد من بذل جهود إضافية

على الصعيد الوطني، بدعم من المجتمعات الإقليمية والمجتمع الدولي، إذا أريد لهذه الأهداف أن تتحقق.

٢٢ - ولكن، ثمة بعض التطورات والنتائج الجديدة التي تشير إلى حدوث تقدم. إن هذه الجهود حديرة بالدعم المتضافر على الصعيدين الإقليمي والدولي، ويلاحظ أن خطوات إلى الأمام حصلت على هذه الجبهة أيضا مؤخرا وبشكل لافت في أفريقيا. وإذا أمكن مواصلة وتعزيز هذه الجهود، ستوفر البيئة السياسية والاجتماعية التي ستنشأ قاعدة سليمة ومستقرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ستساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٣ - ويلاحظ أيضا أن استراتيجيات الحد من الفقر اعتمدت من قبل عدد متزايد من البلدان في إطار نهج متكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يشدد على الامتلاك الوطني ومشاركة قاعدة واسعة من أصحاب المصلحة. ويؤكد التقدم على هذه الجبهة الالتزامات الوطنية بالقضاء على الفقر والتوازي بين أطر البلدان العامة للسياسات وبرامجها للمساعدة الخارجية. ولكن، ولكي تفرز ورقات استراتيجية الحد من الفقر مستوى أفضل من النتائج الاجتماعية، يلزم وجود قاعدة واسعة لوضعها ضمن سياق أوسع تؤخذ فيه بعين الاعتبار بقدر كاف جميع الأهداف الاجتماعية.

٢٤ - ومن الأمور المشجعة أيضا الارتفاع المتواضع لمستويات المساعدة الإنمائية الرسمية عقب الالتزامات التي جرى قطعها في مونتيري. فرغم أن المستويات لا تزال أدنى بكثير عن مبالغها التاريخية المرتفعة وأقل بشكل هائل من الحدود الدنيا اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الأحداث الأخيرة تبعث على التفاؤل بأنها ستستمر في الارتفاع. ويبقى الواقع الذي تواجهه البلدان الأشد فقرا التي تكافح من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون تغيير: فرغم قصارى الجهود التي تبذلها البلدان الأشد فقرا لاستخدام كامل مواردها المحلية في التنمية والحد من الفقر، لا تزال المساعدة الخارجية والتعاون الدولي أمرين أساسيين لكفالة تمكنها من تحقيق الأهداف الإنمائية وفق التصور الذي صاغه إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

ثانيا - الأهداف والأنشطة المقترحة للسنة الدولية للإقراض المحدود، ٢٠٠٥

ألف - مقدمة

٢٥ - اعتمدت الجمعية العامة، في دورتها الثالثة والخمسين، القرار ١٩٧/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ الذي أعلنت فيه عام ٢٠٠٥ السنة الدولية للإقراض المحدود وطلبت أن يكون الاحتفال بالسنة مناسبة خاصة لإعطاء دفعة لبرامج الإقراض

المحدود في سائر أرجاء العالم. ودعت الجمعية العامة الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة وجميع المنظمات غير الحكومية المعنية والفاعلين الآخرين في المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام إلى إبراز وتعزيز إدراك دور الإقراض المحدود في القضاء على الفقر ومساهمته في التنمية الاجتماعية وأثره الإيجابي على حياة الفقراء. ودعت أيضا جميع من لهم دخل بالقضاء على الفقر إلى النظر في اتخاذ خطوات إضافية، بما في ذلك تعزيز مؤسسات الإقراض المحدود القائمة والناشئة وقدراتها، كي تتوافر القروض والخدمات المتصلة بها الخاصة بأنشطة عمل الأشخاص لحسابهم الخاص ودر الدخل لعدد متزايد من الناس، وإلى مواصلة تطوير مؤسسات التمويل المحدود الأخرى.

٢٦ - أما الأهداف والأنشطة المقترحة للسنة الدولية، التي تجرى مناقشتها في هذا القسم من التقرير، فتراعي آراء الدول الأعضاء التي أعربت عنها في ردها على المذكرة الشفوية المؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ الموجهة من الأمين العام. وتعكس المقترحات كذلك آراء المنظمات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المهمة^(١٣). وأخذ أيضا بعين الاعتبار التوصيات الصادرة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا بشأن المسائل المتصلة بالإقراض المحدود والتمويل المحدود.

باء - معلومات أساسية ونبذة عن التوجه العام

٢٧ - تشدد الحكومات والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الرئيسيون في قطاع الصناعة على أن احتياجات الفقراء الفريدة والواسعة التنوع تتطلب مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية، بما في ذلك القروض وأوعية الادخار والتأمين وآليات بناء رؤوس الأموال. وتطور المفهوم المتمثل في أن يستفيد الفقراء من الإقراض المحدود إلى الإقرار بأنهم يستحقون الاستفادة من مجموعة من الأدوات المالية التي تعزز قدرتهم على زيادة الدخل وبناء رؤوس الأموال والتخفيف من حدة الضعف في أوقات الضائقة الاقتصادية.

٢٨ - وغالبا ما يشار إلى توفير مجموعة من الخدمات المالية للفقراء باسم التمويل المحدود. وحظي الإقراض المحدود أو التمويل المحدود^(١٣) باهتمام متزايد بوصفه أداة فعالة لمكافحة الفقر وساهم بنجاح في انتشال الناس من الفقر في بلدان نامية عديدة. وجرى التشديد على دور الإقراض المحدود في القضاء على الفقر في الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٧ التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧ والتي دعا فيها إلى تعزيز المؤسسات الداعمة للإقراض المحدود وأقر بأهمية حصول الفقراء على الإقراض المحدود

لتمكينهم من إنشاء أعمال تجارية صغيرة لخلق فرص العمل لأنفسهم والمساهمة في تحقيق التمكين، لاسيما للمرأة.

٢٩ - وشددت مؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة على دور الإقراض المحدود والتمويل المحدود في القضاء على الفقر وتحقيق التمكين للفقراء، لاسيما النساء، ويشمل ذلك برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٦) والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة^(٧) وإعلان ومنهاج عمل بيجين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة^(٤) والإجراءات والمبادرات الأخرى المتخذة لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين^(٥)؛ وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠^(٦)؛ وتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مونتيري في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية^(٧)؛ وخطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة^(٨). ويشير توافق آراء مونتيري، على وجه التحديد، إلى مبادرات التمويل المحدود، ويقر بأن توفير التمويل المحدود والقروض للمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك في المناطق الريفية، وبخاصة تلك التي تملكها النساء، والخطط الوطنية للادخارات تعد أمورا هامة لتعزيز الأثر الاجتماعي والاقتصادي للقطاع المالي.

٣٠ - أما قوة الدفع التي خلقتها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة، لاسيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، فأسفرت عن عقد مؤتمر قمة التمويل المحدود في واشنطن العاصمة في عام ١٩٩٧، الذي بدأ، من خلال إعلانه وخطة عمله، حملة عالمية مدتها تسع سنوات لتوفير القروض الخاصة بإنشاء المشاريع التجارية الخاصة وتقديم الخدمات المالية والتجارية الأخرى، بحلول عام ٢٠٠٥، إلى ١٠٠ مليون من أفقر الأسر في العالم، خاصة نساء تلك الأسر. وتظهر آخر البيانات أن عدد الفقراء الذين استفادوا من برامج الإقراض المحدود ارتفع من ٧,٦ مليون في عام ١٩٩٧ إلى ٢٦,٨ مليون بحلول نهاية عام ٢٠٠١^(٩).

٣١ - ولتتمويل المحدود السليم أثر إيجابي على حياة الفقراء بحيث يحسن دخول أسرهم المعيشية ويبي الأصول وقيهم من حالات الضعف الناجمة عن الأزمات الاقتصادية وغيرها من الأزمات، من خلال أوعية الادخار والقروض والتأمين وغيرها من الخدمات المالية. وتظهر الأدلة المستقاة من برامج التمويل المحدود أن الاستفادة من الخدمات المالية تمكن الفقراء من تحسين صحتهم وتغذيتهم وتعليمهم وتسجيل أبنائهم في المدارس^(١٠). كما أن الخدمات المالية تساعد على تعزيز استقرار ونمو المشاريع التجارية الصغيرة. غير أن الفقراء في معظم البلدان ما زالوا محرومين من الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية. ويتمثل التحدي

الآن في توسيع نطاق الاستفادة وتطوير خدمات أكثر فعالية للفقراء بصورة مستدامة. كما أن إدماج نهج التمكين في التمويل المحدود وبناء شبكات للدعوة إلى قدر أكبر من الإشراف للمرأة يشكلان أولوية هامة. وينبغي التركيز على تشجيع الممارسات الجيدة وبناء قدرات مؤسسات التمويل المحدود وإقامة شراكات بين الحكومات والجهات المانحة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين.

جيم - الأهداف المقترحة

٣٢ - ستشكل السنة الدولية للإقراض المحدود حدثاً مهماً لإعطاء دفعة لبرامج وأنشطة الإقراض المحدود والتمويل المحدود حول العالم. وقد تشمل أهداف السنة الدولية الإفادة مما يلي:

(أ) الإقراض المحدود والتمويل المحدود والأهداف الإنمائية: تقييم وتعزيز مساهمة الإقراض المحدود والتمويل المحدود في تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية وأهداف المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة؛

(ب) توعية الجمهور: تعزيز الوعي والفهم فيما يتعلق بالإقراض المحدود والتمويل المحدود ودورهما في القضاء على الفقر، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبإسهامهما في تمكين الناس و تنمية المجتمعات؛

(ج) نظم التمويل التي تخدم مصلحة الفقراء: تحديد تدابير أساسية للحكومات لبلوغ أقصى درجة في تحفيز قطاعات مالية مستدامة وتخدم مصلحة الفقراء ووضع رؤى واستراتيجيات جماعية تجعل من الإقراض المحدود والتمويل المحدود جزءاً لا يتجزأ من النظم المالية للبلد؛

(د) الاستفادة المستدامة: زيادة قدرة مقدمي خدمات الإقراض المحدود والتمويل المحدود على أن يكونوا أكثر فعالية وكفاءة في تلبية احتياجات الفقراء ومن يعيشون في فقر مدقع، وتعزيز قدرة الجهات المانحة والحكومات على دعم تلك المؤسسات، وذلك باتباع مبادئ الممارسة السليمة في مجال الإقراض المحدود والتمويل المحدود؛

(هـ) الابتكار والشراكات: تشجيع ودعم وخلق فرص الابتكار وإقامة شراكات استراتيجية بين الحكومات ومنظمات منظومة الأمم المتحدة والقطاعين الخاص والعام والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بالإقراض المحدود والتمويل المحدود، وفيما بينها، للتوعية بالإقراض المحدود والتمويل المحدود وتوسيع نطاق نجاحهما.

دال - الأنشطة والمبادرات على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية

١ - الإقراض المحدود والتمويل المحدود والأهداف الإنمائية

٣٣ - من شأن توسيع نطاق الإقراض المحدود والتمويل المحدود أن يساهم في تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية والأهداف المتخضعة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية. ويمكن الاضطلاع بالأنشطة التالية لتقييم وتعزيز مساهمة الإقراض المحدود والتمويل المحدود في ذلك المجال:

(أ) تقييم التقدم المحرز في تحقيق هدف مؤتمر القمة للتمويل المحدود المتمثل في إيصال خدمات مالية مستدامة إلى ١٠٠ مليون أسرة؛

(ب) تحديد وتقييم وتعزيز الأنشطة التي يضطلع بها في مجال الإقراض المحدود والتمويل المحدود الدول الأعضاء والمنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرون ومساهمة تلك الأنشطة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) تقييم الموارد الحالية المخصصة للإقراض المحدود والتمويل المحدود، بما يشمل التمويل، وتقييم الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(د) تشجيع الدول الأعضاء على اغتنام فرصة السنة الدولية لوضع استراتيجيات للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ في ضوء مساهمة الإقراض المحدود والتمويل المحدود في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٤ - أما نتائج هذه الجهود فسوف تعرض على الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين في تقرير يشمل توصيات متابعة لتعزيز بناء قدرات قطاعات الإقراض المحدود والتمويل المحدود.

٢ - توعية الجمهور

٣٥ - توفر السنة الدولية منتدى لزيادة وعي الجمهور ومعرفته بالإقراض المحدود والتمويل المحدود ودورها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبإسهامهما في تمكين الناس وتنمية المجتمعات.

الأنشطة على الصعيد الدولي

٣٦ - يمكن الاضطلاع بالأنشطة التالية في مجال الدعوة للتوعية بأهمية الإقراض المحدود والتمويل المحدود في الحد من الفقر:

(أ) تحديد "يوم عالمي للإقراض المحدود أو للتمويل المحدود"، وإقامة موقع على شبكة الإنترنت، ودعوة شخصيات بارزة للترويج لأهداف السنة الدولية ولأنشطتها؛

(ب) زيادة فرص إطلاع الجمهور على المعلومات المتعلقة بالإقراض المحدود والتمويل المحدود، وذلك بإعداد وتوزيع مواد مطبوعة ومرئية ومسموعة، مثل التقارير والكتيبات والنشرات الإخبارية والبيانات الصحفية والمجموعات الصحفية والملصقات والطوابع البريدية والبرامج التلفزيونية والإذاعية، وإشراك وسائط الإعلام وغيرها من مصادر المعلومات العامة؛

(ج) تشجيع الابتكارات والتحالفات الجديدة والممارسات الأخرى الجيدة، من خلال التقارير والفيديو والإذاعة والوسائط الأخرى، على إبراز الأثر الإيجابي للإقراض المحدود والتمويل المحدود فيما يتعلق بتمكين المستفيدين؛ ونتائج تقييمات الأداء فيما يتعلق بالإقراض المحدود والتمويل المحدود؛ ومساهمة الإقراض المحدود والتمويل المحدود في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(د) تبادل الخبرات والدروس المستفادة في مجال الإقراض المحدود والتمويل المحدود، وكذلك بالنسبة لاستراتيجيات وطرائق تحسين توفير الخدمات المالية الملائمة للفقراء ولمن يعيشون في فقر مدقع؛

(هـ) شن حملة لإبراز الأداء الرائع للمستفيدين من الإقراض المحدود والتمويل المحدود، لا سيما النساء، في تسديد القروض وإدارة دخول الأسر المعيشية واستخدام مختلف الأدوات المالية لبناء رؤوس أموال؛ وإقامة مشاريع تجارية صغيرة؛ والاستثمار في المجتمعات؛ والمساهمة في التنمية، لا سيما في أقل البلدان نمواً.

الأنشطة على الصعيدين الإقليمي والوطني

٣٧ - يمكن أن تشمل الإجراءات ما يلي:

(أ) تنظيم جولات دراسية وحلقات عمل إقليمية ووطنية بشأن الممارسات الجيدة لبرامج ومؤسسات الإقراض المحدود والتمويل المحدود بغية توعية الجمهور وتبادل الخبرات وتذليل العقبات الإقليمية وإقامة التعاون؛

(ب) تنظيم حلقات نقاش لزيادة الوعي بالممارسات الجيدة وزيادة الالتزام بتكثيف الجهود المتصلة بالإقراض المحدود والتمويل المحدود وذلك، على سبيل المثال، بإنشاء جائزة امتياز للمؤسسات الوطنية التي توفر خدمات رائعة في مجال الإقراض المحدود أو التمويل المحدود؛

(ج) إعداد وثائق وأشرطة فيديو وحلقات نقاش لتوعية الجمهور بدور الإقراض المحدود والتمويل المحدود في الحد من الفقر وتعزيز التنمية، وبالتقدم المحرز والقيود المواجهة وسبل توسيع نطاق برامج الإقراض المحدود والتمويل المحدود؛

(د) توسيع نطاق التوعية من خلال تحسين تسويق الإقراض المحدود والتمويل المحدود الذي يهدف إلى زيادة المعلومات المتاحة للفقراء؛

(هـ) تشجيع إشراك المؤسسات التعليمية في الترويج للمفاهيم والممارسات المتصلة بالإقراض المحدود والتمويل المحدود.

٣ - النظم المالية التي تخدم مصلحة الفقراء

٣٨ - توفر السنة الدولية فرصة لتحديد التدابير الأساسية للحكومات لتحفيز قطاعات مالية مستدامة تخدم مصلحة الفقراء وصياغة رؤى واستراتيجيات جماعية تجعل الإقراض المحدود والتمويل المحدود جزءاً لا يتجزأ من النظم المالية للبلد.

الأنشطة على الصعيد الدولي

٣٩ - بغرض تحفيز قطاعات مالية مستدامة تخدم مصلحة الفقراء، يمكن النظر في إنشاء فريق عامل يضم مؤسسات بريتون وودز والفريق الاستشاري لمساعدة الفئات الفقيرة والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين لوضع توصيات خاصة بالسياسات المالية التي تخدم مصلحة الفقراء وبالأطر التنظيمية والقانونية على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. ويمكن أن تشمل المبادرات النوعية ما يلي:

(أ) تحديد التدابير الأساسية للحكومات لتحفيز قطاعات مالية مستدامة تخدم مصلحة الفقراء بالتشاور مع الحكومات والجهات المانحة والمؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين، واستناداً إلى بحوث وخبرة واسعة؛

(ب) إدماج مجموعة واسعة من الأعمال التي اضطلعت بها الحكومات والجهات المانحة والمؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية التي آزررت تبني نهج متكامل للإقراض المحدود والتمويل المحدود في بلدانها ومناطقها؛

(ج) استناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها، إعداد توصيات لتحفيز قطاعات مالية مستدامة تخدم مصلحة الفقراء وتقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين لكي تنظر فيها الحكومات وتحدد أهدافاً قابلة للقياس تفضي إلى إنشاء قطاعات مالية مستدامة تخدم مصلحة الفقراء؛

(د) تنظيم حلقات عمل تدريبية تتعلق بالتدابير الأساسية التي يتعين على المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة الآخرين اعتمادها لتحفيز قطاعات مالية تخدم مصلحة الفقراء؛

(هـ) إنشاء جوائز للبلدان التي لديها ممارسات جيدة في مجال الإقراض المحدود أو التمويل المحدود.

الأنشطة على الصعيدين الإقليمي والوطني

٤٠ - يمكن أن تشمل الإجراءات ما يلي:

(أ) النظر في ضرورة استعراض الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية الإقليمية والوطنية التي تعيق استفادة الفقراء، لا سيما النساء، من الخدمات المالية؛

(ب) توفير التدريب والحوافز لتحسين الاستفادة من الخدمات المالية التي تخدم مصلحة الفقراء وتعزيز قدرتها؛

(ج) العمل مع القطاع المالي الرسمي (المستثمرون الدوليون والمحليون وقطاع البيع بالجملة والتجزئة، الخ) على زيادة مشاركتها في إنشاء قطاعات الإقراض المحدود والتمويل المحدود وتوفير خدماتها لعملاء مؤسسات الإقراض المحدود والتمويل المحدود.

٤ - الاستفادة المستدامة

٤١ - توفر السنة الدولية مناسبة لتحقيق الاستفادة في قطاعات الإقراض المحدود والتمويل المحدود. ويعود أمر إنشاء مثل هذه القطاعات إلى قدرة مقدمي خدمات الإقراض المحدود والتمويل المحدود على أن يكونوا أكثر فعالية وكفاءة في معالجة احتياجات الأسواق التي يستهدفونها وقدرة الجهات المانحة والحكومات على دعم أولئك المقدمون للخدمات وذلك باتباع مبادئ الممارسة الجيدة في مجال الإقراض المحدود والتمويل المحدود.

الأنشطة على الصعيد الدولي

٤٢ - من شأن السنة الدولية زيادة البحوث المتاحة في الوقت الراهن والإفادة منها في تعزيز استدامة الإقراض المحدود والتمويل المحدود. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن مجموعة من الأنشطة الجديدة إبراز أهمية الاستفادة وتزويد أصحاب المصلحة بأدوات ومعارف للمساهمة بنجاح في تحقيق استدامة الإقراض المحدود والتمويل المحدود، وهي:

(أ) تشجيع عقد منتديات عمل للحكومات والبلدان المانحة ووكالات الأمم المتحدة والقطاعين العام والخاص وأصحاب المصلحة من المنظمات غير الحكومية لنقل

الاستراتيجيات الناجحة (الروابط، المساعدة التقنية، بناء القدرات، الحكم الصالح، تطوير المنتجات والخدمات، التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات) اللازمة لتوسيع نطاق استدامة الإقراض المحدود والتمويل المحدود؛

(ب) زيادة الجهود الرامية إلى تنفيذ معايير موحدة ومركزة على الاستدامة لقياس الأداء تتسم بالصرامة والشفافية والعلمية وتحقق توافق الآراء بين أصحاب المصلحة والإبلاغ عما يحصل الاتفاق بشأنه من تلك الإجراءات.

الأنشطة على الصعيدين الإقليمي والوطني

٤٣ - قد يكون للإجراءات الإقليمية والوطنية التالي بيانها دور ريادي في النهوض بمسألة تحقيق الاستفادة المستدامة من خدمات الإقراض المحدود والتمويل المحدود بالنسبة للفقراء:

(أ) الاستفادة من استراتيجيات القطاعات المالية الوطنية في إنشاء آليات وطنية لتنسيق الدعم المقدم من الجهات المانحة لقطاع الإقراض المحدود والتمويل المحدود تكون منسجمة مع رؤية البلد فيما يتعلق باستدامة الإقراض المحدود والتمويل المحدود؛

(ب) دراسة العقبات التي تقف أمام استدامة الإقراض المحدود والتمويل المحدود، وتقييم الإجراءات المتخذة لإنشاء وتعزيز القطاعين وتوفير خدمات التوفير والتأمين وما يتصل بها من خدمات مالية للفقراء ولمن يعيشون في فقر مدقع؛

(ج) تقييم برامج التدريب لبناء المهارات المتصلة بالإقراض المحدود والتمويل المحدود الرامية إلى مساعدة المؤسسات الوطنية في انتقاء وسائل ملائمة وفعالة لزيادة قدرة المؤسسات على الإقراض المحدود والتمويل المحدود بصورة مستدامة؛

(د) توفير رؤوس الأموال والدعم الإنمائي المؤسسي للمؤسسات المالية المستدامة التي تستوفي معايير الأداء العالية في الشفافية والوصول إلى عدد كبير من الفقراء.

٥ - الابتكار والشراكات

٤٤ - تتيح السنة الدولية فرصة لتعزيز ودعم وخلق الابتكار والشراكات الاستراتيجية بين الحكومات والبلدان المانحة والمنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والقطاعين الخاص والعام والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين ولمواصلة توسيع نطاق نجاح الإقراض المحدود والتمويل المحدود في تلبية احتياجات الفقراء المالية.

الأنشطة على الصعيد الدولي

٤٥ - من المهم في مجهد لإقامة شراكات استراتيجية تحقيق توافق الآراء بشأن الأهداف الفردية والجماعية والميزات النسبية وأدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة المعنيين بالإقراض المحدود والتمويل المحدود في دعم نموها الناجح. وسيصب هذا المجهود بشكل مباشر في أنشطة أخرى على الصعيد الدولي هي:

(أ) تنظيم أنشطة وحلقات نقاش تدعم وتعزز مبادرات الشراكات وتوجد حلولاً ابتكارية وتأزيرية للقضايا الرئيسية في مجالات من قبيل احتياجات أقل البلدان نمواً، والتباين بين الجنسين، وعزلة المناطق الريفية، ومن يعيشون في فقر مدقع، وانعدام الهياكل الأساسية والخدمات الصحية، فضلاً عن إيجاد حلول أساسية لتعزيز القدرات وزيادة حجم العمليات؛

(ب) تنسيق منتديات التواصل التي تعتبر دور القطاع الخاص في الحد من الفقر اتجاهها إيجابياً وتشجع ابتكارات القطاع الخاص المالية والشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الأسواق المالية المحلية؛

(ج) تشجيع شبكات بناء القدرات وتبادل الخبرات في مجال إقامة الشراكات وخلق فرص للإرشاد يمكن خلالها للممارسين الرئيسيين تبادل خبراتهم وتعلم كل منهم من الآخر. ويمكن أن يشمل هذا الأمر تبادل الأفرقة وعقد المؤتمرات عبر الإنترنت واجتماعات المائدة المستديرة التخصصية وبرامج للتواصل الشبكي وفرصاً للربط بين المؤسسات بغرض إيجاد الحلول؛

(د) دعم وتشجيع شراكات الابتكارات بين القطاعات المصرفية وقطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاعات الإقراض المحدود والتمويل المحدود بغرض استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين استفادة الفقراء من الخدمات المالية.

الأنشطة على الصعيدين الإقليمي والوطني

٤٦ - على الصعيدين الإقليمي والوطني، سيعزز تبني نهج منسق للإقراض المحدود والتمويل المحدود يشجع ويدعم الابتكار والشراكات الاستراتيجية الجهود وسيخلق فرصاً لتبادل الممارسات الناجحة بين الشركاء. ويمكن أن يشكل التنسيق وإقامة الشراكات وتبادل الابتكارات العلامات المميزة للسنة الدولية، وينبغي تعزيز قيمة هذه الروابط الاستراتيجية. ويمكن أن تشمل المبادرات ما يلي:

(أ) التعاون مع الشبكات الإقليمية لزيادة عمق وحجم وفعالية وكفاءة الإقراض المحدود والتمويل المحدود ضمن السياق الإقليمي ولاستخدام التعاون والشراكات لتحسين حصول النساء المحرومات والفئات المهمشة الأخرى على الخدمات المالية، وذلك بتعزيز الروابط بين المصارف وهيئات الإقراض الوسيطة، بما في ذلك الدعم التشريعي والتدريب؛

(ب) وضع مبادرات للتعاون بغرض تلبية الاحتياجات الفريدة في مجال الإقراض المحدود أو التمويل المحدود من خلال عقد اجتماعات للجهات المانحة وأقل البلدان نمواً لتذليل العقبات التي تعترض سبيل تنمية الإقراض المحدود أو التمويل المحدود في سياق أقل البلدان نمواً؛ واجتماعات للجهات المانحة والمؤسسات المالية الزراعية والريفية في المنطقة لتكثيف الممارسات الجيدة في مجال الإقراض المحدود والتمويل المحدود مع واقع الأسر المعيشية الريفية الفقيرة؛ واجتماعات للمجموعات النسائية الوطنية والإقليمية لإنشاء وتوسيع الخدمات المالية الابتكارية المكيفة لتلبية احتياجات النساء الفقيرات؛

(ج) وضع برامج بحثية ووثائقية وإيضاحية للممارسات الوطنية الجيدة وقصص النجاح والشراكات الجديدة في مجال الإقراض المحدود والتمويل المحدود التي يمكن أن تشمل عينات من منتجات تركز على خدمة العملاء واستراتيجيات للخدمات وآليات لإيصال الخدمات المالية تستجيب لاحتياجات الفئات المهمشة وتعاون موظفي الجهات المانحة داخل البلد الذي يفرضي إلى توسيع نطاق الاستفادة وإلى الابتكار.

هاء - الترتيبات المؤسسية والتمويلية

٤٧ - تشير التجربة السابقة فيما يتعلق بالسنوات الدولية والمناسبات الأخرى المماثلة إلى أن الجمعية العامة عادة ما تعين كيانا تابعا للأمم المتحدة للعمل كوكالة رائدة لتنسيق وتنفيذ أنشطة منظومة الأمم المتحدة للاحتفال بالسنة. ويمكن أن يضطلع بدور الوكالة الرائدة فيما يتعلق بالسنة الدولية للإقراض المحدود، عام ٢٠٠٥ سويةً صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنمائية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة. ويوجد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنمائية، بوصفه مركز السياسات للمساعدة الاستشارية والتقنية فيما يتعلق بالتمويل المحدود داخل مجموعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في موقع جيد للمشاركة في كيان التنسيق المشترك، إذ يدعم طائفة من المبادرات التي تيسر توفير الخدمات المالية للفقراء من خلال برامج التمويل المحدود. وتوجد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في موقع جيد للمشاركة في كيان التنسيق المشترك بفضل دورها في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة، وبخاصة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة، وكذلك تنفيذ عقد الأمم

المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦). وبإمكان الكيان الرائد المشترك التعاون على نحو وثيق مع أعضاء الفريق الاستشاري لمساعدة الفئات الفقيرة ووكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى المعنية التي لها دخل بالإقراض المحدود والتمويل المحدود.

٤٨ - وتعد الأنشطة والمبادرات المنسقة على الصعيد الوطني من خلال الشراكات ومشاركة جميع الفاعلين المعنيين في المجتمع أساسية للاحتفال بالسنة الدولية. ويمكن تيسير هذا النهج من خلال إنشاء آليات تنسيق وطنية مسؤولة عن تعزيز الأنشطة ذات الصلة. وتشجع مبادئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي التوجيهية للاحتفال بالسنة الدولية^(٢١) البلدان على إنشاء لجان وطنية أو آليات أخرى للإعداد للسنة وتنظيمها على الصعيد الوطني.

٤٩ - كما أن نجاح الاحتفال بالسنة الدولية سيتوقف على القدرة على تعبئة التمويل من خلال التبرعات. فثمة حاجة إلى تلقي الدعم من جميع الشركاء بغية زيادة وعي الجمهور بالإقراض المحدود والتمويل المحدود والاضطلاع بأنشطة أخرى تتصل بالاحتفال بالسنة.

واو - الاستنتاجات والتوصيات

٥٠ - يعد الإقراض المحدود وغيره من الخدمات المالية الخاصة بالفقراء وسائل هامة للحد من الفقر وتمكين الفقراء، لاسيما النساء. ويوفر الاحتفال بالسنة الدولية فرصة هامة لزيادة الوعي بأهمية الإقراض المحدود والتمويل المحدود في القضاء على الفقر وتبادل الممارسات الجيدة ومواصلة تعزيز البرامج التي تدعم القطاعات المالية المستدامة التي تخدم مصلحة الفقراء حول العالم. ومن شأن توسيع نطاق التوعية أن يساهم في تحقيق أهداف المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية والأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة الأهداف المتعلقة بتقليص نسبة من يعيشون في فقر مدقع بالنصف بحلول عام ٢٠١٥، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٥١ - وقد تود الجمعية العامة النظر في الإجراءات التالية:

(أ) دعوة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنمائية، بوصفه مركز السياسات للمساعدة الاستشارية والتقنية فيما يتعلق بالتمويل المحدود داخل مجموعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى الاضطلاع سويةً بتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة للإعداد للسنة الدولية والاحتفال بها ودعوة المنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة إلى التعاون مع الكيانين المنسقين؛

(ب) دعوة البنك الدولي والفريق الاستشاري لمساعدة الفئات الفقيرة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنمائية والمنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة إلى إنشاء فريق عامل لإعداد توصيات لتحفيز القطاعات المالية المستدامة التي تخدم مصلحة الفقراء؛

(ج) دعوة الدول الأعضاء إلى النظر في إنشاء لجان تنسيق وطنية أو مراكز للاتصال توكل إليها مسؤولية تعزيز الأنشطة المتصلة بالاحتفال بالسنة الدولية؛

(د) دعوة الدول الأعضاء والمنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والفاعلين الآخرين إلى التعاون في الإعداد للسنة الدولية والاحتفال بها؛

(هـ) دعوة الدول الأعضاء المهتمة إلى النظر في إنشاء فريق غير رسمي للسنة الدولية للإقراض المحدود على غرار فريق التركيز على السنة الدولية للجبال المؤلف من الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة المهتمين؛

(و) تشجيع الدول الأعضاء والمنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات والفاعلين الآخرين على تقديم التبرعات وأشكال أخرى من الدعم للسنة الدولية، وفق المبادئ التوجيهية الخاصة بالسنوات الدولية.

المواشي

(١) تعتمد المناقشة الواردة في القسم الأول على مسودة العمل النهائية من تقرير الرصد المتعلق بمؤشرات الاتجاهات في تنفيذ الأهداف والمرامي الإنمائية للألفية، ١٩٩٠-٢٠٠٣، التي أعدتها شعبة الإحصاء ومكتب السياسات الإنمائية والتخطيط الإنمائي التابعين لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

(٢) انظر مرفق الوثيقة A/56/32 للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن الأهداف الأخرى المحددة بإطار زمني.

(٣) البنك الدولي، الآفاق الاقتصادية العالمية والبلدان النامية في عام ٢٠٠٣، واشنطن العاصمة، ٢٠٠٣.

(٤) صندوق التمويل الدولي، إدارة التنمية الدولية، خزينة صاحبة الجلالة، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

(٥) البنك الدولي/صندوق النقد الدولي، مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، صحيفة الحقائق، آذار/مارس ٢٠٠٣، http://www.worldbank.org/hipc-review/Fact_Sheet_mar03_.pdf.

(٦) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8).

(٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون، الملحق رقم ٣ (A/S-24/8/Rev.1).

- (٨) تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨ - ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7).
- (٩) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب).
- (١٠) انظر تقييم برنامج مبادرة الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر والدروس المستخلصة، حزيران/يونيه ٢٠٠٠، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.
- (١١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٦ (E/2003/26)، مشروع القرار الرابع.
- (١٢) حتى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وردت ردود من بلجيكا وبيرو والجزائر وجزر البهاما وجمهورية مولدوفا وجمهورية ناورو وزامبيا وسويسرا والصين وغابون وغامبيا وغواتيمالا والفلبين وفيجي وقطر وكندا والكويت والمغرب وهولندا واليمن. كما وردت ردود من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وجرى أيضا استشارة الإدارات والمكاتب المعنية في الأمانة العامة للأمم المتحدة. كما وردت ردود من حملة مؤتمر قمة الإقراض المحدود ومؤسسة المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي.
- (١٣) اقترحت بعض البلدان ووكالات الأمم المتحدة استعمال مصطلحي "الإقراض المحدود" و "التمويل المحدود" بنفس المعنى. غير أن "الإقراض المحدود" و "التمويل المحدود" في الأدبيات ليسا مفهومين متماثلين، فالتمويل المحدود يشمل مجموعة من الخدمات المالية، كالتوفير والتأمين، إضافة إلى الإقراض.
- (١٤) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.
- (١٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون، الملحق رقم ٣ (A/S-23/10/Rev.1).
- (١٦) A/CONF.191/11.
- (١٧) تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨ - ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.
- (١٨) تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.
- (١٩) حالة تقرير حملة مؤتمر قمة الإقراض المحدود لعام ٢٠٠٢، حملة مؤتمر قمة الإقراض المحدود.
- (٢٠) انظر، على سبيل المثال، المناقشة الواردة في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٩، الفصل السابع.
- (٢١) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٨٠.